مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة
(دراسة حالة المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة)

مشري محمد الناصر[1]، بقة الشريف[2]
1- جامعة فرحات عباس سطيف
nacer_mecheri@yahoo.fr
2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس سطيف
be58_cherif@yahoo.fr

الملخص-

تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة في المؤسسة الصناعية بولاية تبسة بالاعتماد على مداخلها الخمسة وهي (الطاقة وادارة الموارد، الامتثال للقوانين واللوائح البيئية، إدارة النفايات، متطلبات أصحاب المصلحة، التقليل من الانبعاثات الغازية)، وتم الاعتماد على اسلوب المسح الشامل من خلال توزيع 42 استمارة استرجعت بالكامل وهي صالحة للاستخدام، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة تتفاوت في مستوى تطبيق ممارسة هذه المداخل.

الكلمات المفتاحية -

المسؤولية البيئية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، الطاقة وادارة الموارد، ادارة النفايات، أصحاب المصلحة، الانبعاثات الغازية.

Measuring The Efficiency Of Environmental Responsibility Application In The Algerian Industrial Institution Under The Requirements Of Sustainable Development

(Case Study Of Industrial Enterprises In The State Of Tabessa)

Abstract -

This Aim Of This Study Is To Measure The Efficiency Of Environmental Responsibility Application In Light Of Sustainable Development In The Industrial Companies In Tebessa, Based On The Five Entrances, (Energy And Resource Management, Compliance With Environmental Laws And Regulations, Waste Management, Stakeholder Requirements, Reduction Of Gas Emissions), This Study Was Relying On Comprehensive Survey Style, By Distributing 42 Questionnaire All Was Recollected And Acceptable For Further Analysis, The Results Of This Study Concluded That The Industrial Enterprises In Tebessa Province Vary In The Level Of Application Of The Exercise Of These Entrances.

Key Words -

Environmental Responsibility, Sustainable Development, Social Responsibility, Energy And Resource Management, Waste Management, Stakeholders, Gas Emissions .

المقدمـــة -

أصبح موضوع التنمية المستدامة يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية ذلك أنها منهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، كما أصبح مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا لا لشيء، إلا لكون الأمر متعلق بمستقبل الانسان على هذه الأرض ولكونه يعتبر المنقذ الذي يقوم عليه مستقبل الكرة الأرضي، والذي يقف عليه مصير البشرية.

وباعتبار أن المؤسسة الصناعية تعتبر شريك اجتماعي فهي مطالبة بتطبيق هذا المنهج، وفي هذا المنحى ذكر رئيس أكبر مصرف ألماني –الدويتشة بنك- هيرمان جوزيف آبس 1973 "**إن الربح شرط ضروري لبقاء المشروع على قيد الحياة، وأن أهمية الربح بالنسبة للمشروع كأهمية الهواء الذي يستنشقه الإنسان، ولكن كما أن الإنسان لا يعيش من أجل استنشاق الهواء فقط، لا يعمل المشروع من اجل تحقيق الربح فقط**"، فالمتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، ليست بمؤسسات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، لكن مع تشابك وتعقد العلاقة بينها وبين بيئتها وما نتج عنه من مشاكل على الصعيد البيئي وتزايد المطالب في ما يخص تطبيق متطلبات الاستدامة، أصبح من الضروري على المؤسسة الصناعية التخلي عن المفهوم التقليدي للربح والانتقال إلى مفهوم جديد يراعى فيه الجانب الذي بات يعد من أهم أولويات الحكومات والمجتمعات والجمعيات الرسمية والغير الرسمية، هذا الجانب الذي أصبح شعارا ترفعه المؤسسة الناجحة والرائدة، ألا وهو الدور الذي تلعبه المؤسسة في حماية بيئتها الايكولوجية من خلال ما أطلق عليه بالمسؤولية البيئية للمؤسسة.

فما مدى كفاءة تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة في ظل متطلبات التنمية المستدامة؟

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم اشكالية الدراسة التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو المقصود بالتنمية المستدامة، وماهي متطلبات تحقيقها في المؤسسة الصناعية؟
- ما هي مداخل المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؟

- ما هي كفاءة استخدام مداخل المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية بولاية تبسة في ظل التنمية المستدامة؟

- **فرضيات الدراسة:** استنادا الى اشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تنسجم مع موضوع البحث التي سيجرى اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات، ولهذا ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التي مفادها:

- **الفرضية الرئيسية:** أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة قادرة على الوصول للتطبيق القوى والكفء لمسؤوليتها البيئية وهذا في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

وهي بدورها تنقسم الي الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** المؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة على الوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل الطاقة وادارة الموارد.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** المؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة على الوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** المؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة على الوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل إدارة النفايات.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** المؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة على الوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:** المؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة على الوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل التقليل من الانبعاثات الغازية.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؛
- محاولة التعرف على أهم المداخل التي تطبق من خلالها المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؛
- محاولة دراسة وتقييم مدى كفاءة استخدام مداخل المسؤولية البيئة في المؤسسات الصناعية بولاية تبسة ضمن منظور التنمية المستدامة.

- **أهمية الدراسة:** وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية الكبرى التي أولتها الجزائر لموضوع البيئية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة حيث أنها ومنذ 1983 أصدرت الجزائر قانون حماية البيئة 83- 03 والذي يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية وتجنب كل أشكال التلوث تحسين نوعية واطار المعيشة للمجتمع، وقانون 10- 03 المؤرخ في 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، وعلى اعتبار أن المؤسسة الصناعية الجزائرية هي جزء من المجتمع فهي مسؤولة بدورها عن حماية البيئة، وهذا ما دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى مساهمة المؤسسة الصناعية الجزائرية في حماية البيئة من مدخل المسؤولية.
- **خطة الدراسة:** من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر التالية:
  - مدخل مفاهيمي حول التنمية المستدامة.
  - مداخل تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية.
  - دراسة ميدانية المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة –الجزائر- .

أولا: مدخل مفاهيمي حول التنمية المستدامة.

1. تعريف التنمية المستدامة

بعد إدراك الدور الكبير الذي ستلعبه التنمية المستدامة في الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المتقدمة والنامية، بدأت التنمية المستدامة بالتطور والتوسع والانتشار شيئا فشيئا وأخذت النصيب الكبير من اهتمام الحكومات والمختصين وباتت من أهم المفاهيم التي طغت على الساحة العالمية وخاصة في الآونة الأخيرة، هذا المفهوم الذي أخذ تسميات عديدة منها التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المستديمة، كما تعددت التعاريف التي أعطيت له هذا باختلاف زوايا الدراسة وكذا الهدف من تبنيها، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العالمية بحصر مفهوم للتنمية المستدامة، التي كان أول ظهور لها وبشكل رسمي على لسان رئيسة وزراء النرويج **غروهارلم برنتدلاند** سنة 1987 من خلال تقريرها الذي سمي بـ"**مستقبلنا المشترك**" للتعبير عن السعي نحو ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، حيث عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية

(الحاضرة) دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة" [1] ونجد أن هذا التعريف يعالج نقطتين أساسيتين: الأولى تتمحور حول الحاجات، وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي، أما النقطة الثانية التي يتضمنها هذا التعريف هي فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، أي التنمية التي تستخدم المخزون من الموارد الاقتصادية والطبيعية والعمل على عدم تناقص هذا المخزون، وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.

و.يري **ثريستن ولامبرشت** أن التنمية المستدامة هي "هيكلة أنماط عيش مجتمع ما بشكل يغطي حاجاته دون المساس بحاجات أجيال المستقبل"، وأيضا بكونها "عملية تغيير يجرى فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية، والتطوير المؤسسي بتناسق وتناغم يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر و تطلعاتهم" [2].

كما يعرفها **وليام رولكز هاوس** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليس متناقضتان" [3]، ولقد ركز هاوس في تعريف للتنمية المستدامة على بعدين وأعتبرهما وجهين لعملة واحدة وهما البعد الاقتصادي والبعد البيئي فمن منظوره أن العمل على البعد البيئي لا ينقض من القيمة الاقتصادية له بل يكمله ويعظم من منافعه، ولا يعتبر عائق ونقيض له.

أما **منظمة التغذية** (**FAO***) عرفت التنمية المستدامة عام 1989 على أساس "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية، بطريقة تضمن الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة". وبالنسبة **للتشريع الجزائري** فهي عبارة عن "تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

2. خصائص التنمية المستدامة: افرز نسق التطور التاريخي الحافل للتنمية المستدامة الخصائص الآتية :

1.2. مقاربة دولية: تبحث في كيفية تجاوز الفروقات بين الشمال والجنوب، والإصرار على أن تدهور البيئة هي مشكلة ذات بعد عالمي أو بالأحرى كوني، مع

* FAO : Organisation for Food and Agriculture.

ذلك فهي تقترح حلول متفرقة، فبالنسبة للشمال، الحد من النفايات والعوامل الملوثة co2 هي من أكبر الانشغالات، بينما في الجنوب فتسيير النمو الديمغرافي هو ما يشد الانتباه، وبذلك تحتم على الجميع تغيير هياكل الإنتاج والاستهلاك من خلال الأخذ بالحسبان كل التكاليف والأضرار بما فيه المؤسسات.

2.2 . إدراك الفروقات الاجتماعية: تبحث التنمية المستدامة في كيفية تصحيح ظروف اللامساواة بالاعتماد على الخيارات الاقتصادية الفردية لأنه بتقليل الفروقات في الدخل والثروة يمنح ذلك المشروعية للتنمية المستدامة.

3.2. تسيير بيئي: باعتبار نقل رأس المال الطبيعي إلى الأجيال القادمة هو واحد من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى خلق صورة مشرقة للطبيعة التي تعتبر موروث طبيعي يمنح الإنسان الرفاهية والصحة، لهذه الاعتبارات وجب خلق طرق تسييرية تبحث في المقام الأول تقليل اثر بعض السلوكيات الملوثة للبيئة والتي كانت شائعة في الماضي، والسهر على طرح بدائل لبعض الأنظمة البيئية في وقتنا الحاضر.

3. أبعاد التنمية المستدامة: إن جل الدراسات والأبحاث تشير إلى أن التنمية المستدامة تقوم على التداخل والتكامل بين أبعادها الأساسية، وقد حصرت هذه الأبعاد في الجوانب الاقتصادية، البيئية، البشرية، التكنولوجية، وهذا ما يجعلها تختلف عن سابقاتها من الأنماط التنموية التي أفرطت الاهتمام بجانب عن الجوانب الأخرى وترتكز أبعادها على [4]:

1.3. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير النمو الاقتصادي بما يخدم متطلبات الاستدامة التي تأخذ في حسابها وعلى المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية، فالبعد الاقتصادي هنا يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية بما يخدم الاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأسلوب التقليدي

لاتخاذ القرارات، وهو ينطوي على خلق جديد من المبادئ الاقتصادية، وذلك بمراعاة العوامل التالية:

- النمو الاقتصادي المستدام؛
- كفاءة استخدام رؤوس الأموال؛
- اشباع الحاجات الرئيسية؛
- العدالة الاقتصادية.

2.3. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: عندما نتكلم عن التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي والثقافي فإننا بطريقة غير مباشرة نتكلم عن التنمية الاجتماعية وبالتالي الإنسان لأن التنمية من هذا الجانب تعني بالبشر بصفة عامة دون التفرقة، إن البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة يقصد به تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، يهتم البعد الاجتماعي بـ:

- المساواة في التوزيع؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسة.

3.3. البعد البيئي للتنمية المستدامة: إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئية، ومن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في [5]:

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛

- القدرة على التكيف.

4. متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الصناعية:

تعد التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي اثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الاوساط العلمية والاكاديمية، وكذلك بالنسبة للمؤسسات الصناعية، وقد تشعبت البحوث في هذا الاطار وطرحت وجهات نظر متعددة، مما أوجب على هذه المؤسسات تبنى هذه المقاربة على اعتبار انها بعدا جديدا من ابعاد التنافسية بين المؤسسات في العالم. وتتمثل متطلبات ادماج هذا النموذج في المؤسسة الصناعية في النقاط التالية:

- ضرورة الانتفاع بالطاقات الانتاجية المتاحة لتحقيق أكبر الارباح بأقل التكاليف، لتجنب مواقف البنوك وشركات التأمين من المؤسسة وما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة الاستثمارات أو رسوم التأمين، مع الزامية التوزيع والاستخدام الامثل للموارد المتاحة لتحقيق أعلى نواتج ممكنة وبأقل معدلات من الأثار البيئية السالبة؛

- المساهمة في الناتج المحلى الاجمالي من جهة ومن جهة أخرى زيادة فرص التشغيل ومراعاة معايير الجودة في منتجاتها الصناعية وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع؛

- يجب أن تعمل المؤسسة الصناعية لنشر ثقافة الكفاءة الاقتصادية لدى جميع متعامليها وبين مختلف الأطراف ذات المصلحة لتعميم فكرة الرشادة الاقتصادية؛

- العمل على تقوية قنوات الاتصال والحوار مع أصحاب المصلحة مع مراعاة فكرة الافصاح في معاملاتها مع هؤلاء وخاصة الاجتماعي والبيئي، خصوصا وأن الضغط أخذ أشكالا جديدة مثل اشهار الأداء البيئي للمنشأة في وسائل الاعلام أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها الصناعية؛

- القيام ببرامج تكوينية وتحفيزية للعاملين وتحسين ظروف العمل والعدالة في توزيع الأجور والارباح وتوفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية، وهذا راجع إلى تزايد الحوادث ذات الآثار البيئية داخل حدود المؤسسة؛

- تلبية احتياجات المجتمع بدون انقطاع والقيام بأعمال خيرية وتضامنية لفائدة هذا الاخير، لإظهارها بمظهر التنظيم الوطني الحريص على مصلحة المجتمع؛

- تطبيق نظام ادارة بيئية فعال للعمل على الحد من التلوث البيئي الصناعي باستخدام مواد نظيفة، وتقليل النشاطات ذات التأثير البيئي الخطير، والعمل على تحسين طرق معالجة النفايات الصناعية، وهذا بسبب تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة لدي المجتمع على هذه المؤسسات الصناعية لوقف التلوث واصلاح التلوث البيئي وبالتالي تحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع [6].

- الالتزام بالإجراءات والقوانين الحكومية الخاصة بحماية البيئة، بسبب تنامي الضغط الشعبي على الاجهزة الحكومية والمطالبة بإدراج سياسات الردع فيما يخص عدم الامتثال لهذه التشريعات واللوائح؛

- العمل على نشر الثقافة البيئية مع شركاءها وأصحاب المصلحة فيها، لتحسين وضعيتها التنافسية على اعتبار أن سوء الأداء البيئي يؤدي الي ارتفاع تكلفة انتاجها وبالتالي اضعاف وضعها التنافسي؛

ثانيا: مداخل تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

فرضت القضايا التي أثيرت مؤخرا وعلى رأسها مقاربة التنمية المستدامة على المؤسسات الصناعية التكيف والاستجابة للمتطلبات والمقتضيات والمستجدات المعاصرة التي أفرزها هذا المفهوم في محيطها، خاصة منها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية، وهذا ما يؤكده المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، عندما يصف قيادة منظمات الأعمال في إطار الاستدامة، بكونها تلك

التي تكون حافزاً للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية، وتبني وتعزيز المسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

1. التطور التاريخي للمسؤولية البيئية:

قبل الخوض في التعرف على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المسؤولية البيئية في المؤسسات وجب التوضيح بأن المتعارف عليه هو أن المؤسسات عامة تعيش في عالمين، العالم الطبيعي الذي نشأ قبل بلايين السنين ويتكون من الكائنات الحية والتربة والهواء والماء بالإضافة إلى الانسان، والعالم الثاني وهو المشيد أو الاجتماعي الذي أنشأته المؤسسة باستخدام العلم والتكنولوجيا والعلاقات، وكلا العالمين مرتبطين ولا يمكن الفصل بينهما، يعني بمجرد ذكر المسؤولية البيئية فنحن بصدد التكلم عن جزء أو فرع من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ولكن في هذه الورقة البحثية سنحاول التعرف على المسؤولية البيئية في المؤسسة من منظور العالم الطبيعي، يعنى على اعتبار أن بيئة المؤسسة هي البيئة الحيوية والطبيعية التي تستمد منها الموارد الخام، الطاقة...الخ.

نحن نتحدث اليوم أكثر فأكثر عن مفهوم المسؤولية البيئية، هذا المفهوم الذي تغلغل ضمن مختلف الأدبيات المعاصرة، وعلى رأسها التنمية المستدامة، ولكن ماهو أصل هذا المفهوم؟

البيئة هي إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري، ومهما بدا ذلك غريبًا، فإن أفكار حماية البيئة لم تظهر لأول مرة في نهاية القرن العشرين، كما يظهر ذلك بل أن جذورها متغلغلة في

أحضان الحضارات القديمة، فمنذ أن أدرك الانسان ان استمراره وبقاءه مرتبط بالحفاظ على البيئة، فقد عمل على تطبيق المبادئ والأفكار المختلفة لتحسين هذه البيئة كالتشريع الذي قام به حمورابي والذي يقضي بحماية التربة الزراعية من الاستنزاف، وجاء فيه أن الأرض الزراعية يجب أن تزرع عامًا وتترك للراحة عامًا آخر، إلا إذا زرعت بالبقوليات التي تحافظ على خصوبة التربة لا تستنزف مواردها الغذائية .

ومع ظهور الثورة الصناعية برزت المشكلات البيئية بشكل واضح، فإذا استثنينا الملوثات الطبيعية والبيولوجية فإنَّ معظم الملوثات البيئية هي وليدة الثورة الصناعية، ويسمي البعض هذه المرحلة بمرحلة الخصام مع البيئة، فوصول التلوث إلى ذروته في هذه المرحلة كان سببا مباشرا في ظهور بوادر الوعى البيئي، وهذا من خلال التشريعات والمعالجات الصناعية، ففي 1912 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية أول قانون للصحة العامة كنقطة انطلاق لحماية الانسان والبيئة من التلوث، وفي 1951 أصدرت بريطانيا أو قانون يعمل على حماية البحار والأنهار من التلوث.

لكن الاهتمام بالبيئة من منظور المسؤولية لم يبدأ التطرق إليه إلا عندما طفى على الساحة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف **روثمان بووين هاورد** الذي يعتبر الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية من خلال كتابه الذي أصدر في 1953 تحت عنوان Social Responsabiliy of Business men[7]، والتي كانت في بادئ الأمر تدور حول أهمية إعطاء العامل المزيد من الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار أنه المكون الأساسي في أي تنظيم، وبعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي ب "نموذج البيئة الاجتماعية"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وخاصة

بعد ظهور ايديولوجية التنمية المستدامة والتي زادت من أهمية البعد البيئي واعتباره الهدف الاستراتيجي الذي يجب أن تعمل كل الأطراف لتحقيقه، وأكدت قمة الأرض 1992 في البرازيل من خلال الاجندة 21 هذه الفكرة واعتبرت أن مسؤولية الحفاظ على البيئة لا تقتصر على الحكومات فقط بل تتعدى إلى المجتمع المدني وعلى رأسها المؤسسات الصناعية، وهذا ما دفع بكل المؤسسات الصناعية إلى تحويل أنظارها نحو تحقيق المسؤولية البيئية وهذا لتجنب الخسائر التي تنجم عن عدم الاهتمام بالبيئة ومحاولة اصلاح ما أفسدت.

2. تعريف المسؤولية البيئية:

في مستهل هذه النقطة لا بد من الانطلاق من مسلمة مفادها أن المسؤولية البيئية هي واحدة من الركائز الثلاث للمسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة مفهوماً يتطور تدريجياً من دون أن يكون هناك تعريف عالمي موحد له، ولكن معظم التعاريف التي تعتمدها المؤسسات العالمية تمتلك بعض العناصر المشتركة، **فمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** يعرفها كالتالي: "الالتزام الدائم للشركات للتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تحسين جودة حياة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي" [8] ، وتعرفها أيضا على انها: "تحقيق النجاح التجاري بطرق تلتزم بالقيم الأخلاقية واحترام الناس والمجتمعات والبيئة الطبيعية" [9].

اما **لجنة منظمة العمل الدولي** فتعتبره: "المبادرات الطوعية التي تتخذها الشركات بجانب التزاماتها القانونية"، **والمركز الكندي للأعمال الخيرية** يعرفها كالتالي: "مجموعة من الممارسات الإدارية التي تكفل تقليل الشركة من الآثار السلبية لعملياتها وزيادة الآثار الإيجابية على البيئة والمجتمع"، أما **مفوضية الاتحاد الأوروبي** فتعرفه كالتالي: "مفهوم تقوم من خلاله الشركات

بدمج هواجسها الاجتماعية والبيئية طوعياً في عملياتها وفي تعاملها وتواصلها مع الأطراف المعنية" [10].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تشترك تقريبا في نقطة واحدة والتي تدور حول أن مسؤولية الشركة أو المؤسسة لا تقتصر فقط على أفراد المجتمع ولكنها تشمل أيضا البيئة الايكولوجية، هذا ما أطلق عليه بالمسؤولية البيئية التي باتت تعتبر من أهم المقومات التي تعتمد عليه المؤسسة (الشركة) في بناء سمعة جيدة وتحسين صورتها أمام مجتمعها، ولكن معظم الكتباء يرون أن المسؤولية البيئية هي نفسها المسؤولية الاجتماعية لذلك يعطوها نفس التعريف، وهذا ما عبر عنه البعض بأنه خطأ على اعتبار أن البيئة هي أحد الأطراف ذات المصلحة في تطبيقها لمسؤوليتها الاجتماعية لذلك يعطيها البعض تعريفا مستقلا عن المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية البيئية من وجهة نظرهم هي:

"التزام صناع القرار باتخاذ الاجراءات التي تحمي وتحسن البيئة ككل جنبا إلى جنب مع مصالحهم الخاصة" [11].

وتعرفها **اللجنة الأوروبية** من منظور مبدأ –الملوث دافع- على أنها "الوسيلة التي يقوم من خلالها مسبب الضرر البيئي (الملوث) بدفع ثمن إصلاح الضرر الذي تسبب فيه" [12].

وتعرف أيضا على أنها "مجمل الممارسات والابتكارات التي تقوم بها المؤسسة بغية التعويض عن الاثار السلبية لأنشطتها" [13].

وعرفها **دوكر وميشال** على أنها "الممارسات التي تعود بالنفع على المؤسسة والتي تعمل من خلالها المؤسسة على التخفيف من التأثيرات السلبية التي تجاوزت به الأطر القانونية المحددة[14] ".

المسؤولية البيئية للشركات تشمل "الإجراءات صديقة للبيئة الغير مطلوبة بموجب القانون، والتي تتعهد فيه الشركة بتقديم المنفعة العامة دون الاخلال بالبيئة المحيطة" [15].

3. مستلزمات تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية في ظل التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن المسؤولية البيئية التي تقع على عاتق المؤسسات الصناعية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليتها الشاملة اتجاه المجتمع، والتي تختص بدراسة وتحليل انعكاسات أنشطتها على البيئة حيث أن المؤسسة تسعى إلى الخروج من السيناريو التقليدي "الوضع المعتاد" الذي يقوم على مبدأ النمو أولا والتنظيف لاحقا هذا الغير قابل للاستدامة، والتوجه نحو السيناريو الحديث الذي يقوم على مبدأ المسؤولية والتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المداخل والتي نلخصها في ما يلي:

1.3 .الطاقة وادارة الموارد: تعد الطاقة عصب الحياة الحديثة والمحرك الرئيسي للتقدم الصناعي والتكنولوجي بصفة خاصة والتقدم الاقتصادي بصفة عامة، وتلعب الطاقة دورا كبيرا وبالغ الأهمية بالنسبة للبشرية، ونظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه الطاقة والموارد عامة في الاقتصادية كافة سواء كانت متقدمة أو نامية [16]، فقد حظي هذا الموضوع بالدراسة على مستوى دول العالم، وأولته الهيئات العالمية والدولية الاقليمية الكثير من البحث والدراسة، واعتبرت المؤسسة الصناعية الطاقة بكل أشكالها الصلبة والغازية وحتى الكهرومائية والنووية، المتجددة منها والغير متجددة المتغير الاساسي الذي يجب التعامل معه في ظل تطبيقها لمسؤوليتها البيئية وتنميتها المستدامة اتجاه المجتمع وهذا بالاستخدام الفعال والمنظم لاستهلاكها، وتصميم المباني وعزلها للحد من استخدامها، استخدام الموارد والطاقة الغير مضرة بالبيئة، زيادة احتمالات استرجاعها من خلال عمليات إعادة التدوير والتبريد الدائري وهذا لتقليل

الضغط على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، اعتماد وتطبيق أنظمة الانتاج الصحيحة، دمج التكاليف والفوائد البيئية الاجمالية.

2.3.متطلبات أصحاب المصلحة: من المتعارف عليه أن المؤسسة الصناعية في الوقت الحالي أصبحت جزء أساسي في المجتمع، وأصبحت تحكمها علاقة ترابطية بينها وبين محيطها الذي تعمل فيه، هذا ما جعلها مجبرة على تحقيق الرضا والقبول عند متعامليها، وما نقصده بمتعامليها ليس الزبون أو المستهلك فقط، بل تعدت للموردين، المساهمين، المؤسسات البنكية والتأمينية، الجمعيات البيئية...الخ [17]، من خلال تقديم التقارير الدورية حول التأثيرات الحقيقية لأنشطتها على البيئة، الشفافية والالتزام بمبادئ الافصاح عن أدائها البيئي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، وتوفير نظام معلومات محاسبي يعمل على تحقيق هذا الهدف.

3.3.الامتثال للقوانين واللوائح البيئية: تسعى المؤسسة الصناعية إلى تطبيق مجمل القوانين التي تفرضها الدولة في مجال حماية البيئة، وجعل قراراتها متناسقة مع المتطلبات البيئية التي تفرضها الحكومة في هذا المجال، كما تسعى من خلال هذا المدخل إلى تبني مبادئ التدابير الوقائية وتشجيع الثقافة البيئية ونشر الوعي البيئي بين أفرادها داخل المؤسسة وخرجها من منطلق تبني رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية البيئة نابعة من ارادتها الطوعية [18].

4.3.ادارة النفايات: في ظل انعدام تزايد الفعالية واعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، سيستمر ارتفاع أحجام النفايات العالمية بسرعة، إضافة إلي تلوث التربة والمياه والهواء، ويقدر البنك الدولي أن ينتج العالم 2,2 مليار طن من النفايات بحلول 2025 أي ضعف حجمها الذي يبلغ حاليا 1,3 مليار طن، ويمثل التلوث مشكلة مستمرة ذات أبعاد عالمية ومحلية، لذا تعتبر الإدارة السليمة للنفايات، من أهم القضايا التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام من أجل المحافظة على صحة وسلامة الإنسان والبيئة على حد سواء، فالمؤسسات الصناعية هي

المسئول الأول والأخير عن تلوث البيئة لذا وجب عليها وضع استراتيجيات تتضمن التشريعات والآليات والأساليب والطرق لإدارة النفايات في إطار مسؤوليتها البيئية وهذا من خلال:

- الردم الصحي: وهنا يجب اختيار موقع الطمر بعد دراسة لكل المواقع البديلة، وهناك دراسات وضوابط عديدة للأسلوب الذي يجب اتباعه في اختيار مواقع الردم الصحي.

- الحرق مع استرجاع الطاقة : يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المعروفة لإدارة المخلفات الصلبة حيث يتم استرجاع الطاقة الكهربائية بحيث تتبقى كمية قليلة جداً من الرماد الذي يمكن التخلص منه بسهولة.

- التحليل الحراري: بالمقارنة مع الحرق، الذي هو تفاعل اكسدة مواد عضوية في الحرارة العالية، فالتحليل الحراري هو عملية تفاعل المواد المحتوية على نسبة عالية من الفحم، ويمكن أن نسميها عملية تحويل النفايات إلى غاز.

- تحويل المخلفات إلى أسمدة عضوية: عملية الكمر، هي تحلل هوائي للمخلفات العضوية بغرض تحويلها إلى سماد عضوي يمثل مادة محسنة لخواص التربة الزراعية.

5.3 .التقليل من الانبعاثات الغازية: إن أحد أخطر التهديدات العالمية، والتهديد الذي يفاقم الشواغل البيئية الأخرى مثل شح المياه وفقدان التنوع الإحيائي هو تغير المناخ، [19] كما شكلت حماية طبقة الأوزون خلال العقود الثلاث الماضية إحدى التحديات الرئيسية التي تغطي مجالات البيئة والتعاون والدولي والتنمية المستدامة، وبروتوكول كيوتو من أهم الآليات التي اتبعها المجتمع الدولي في محاولته لمعالجة مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة، واعتبرت المؤسسة الصناعية السبب الرئيسي في هذا المشكل العالمي لذا وجب عليها العمل على التقليل من هذه الانبعاثات من خلال تحديد مصادر هذه الانبعاثات سواء كانت مصادر

مباشرة (المتراكمة) أو الغير المباشرة (غير الثابتة) والعمل على مراقبتها وتسجيلها بسجلات تفصيلية محاولة منها للتقليل منها في أقرب الآجال/

ثالثا: دراسة ميدانية حول المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة

1. مجتمع وأداة الدراسة: قصد الاجابة على اشكالية الدراسة حاولنا اسقاط الدراسة النظرية على مجموع المؤسسات الصناعية الناشطة في ولاية تبسة، وقد اعتمدنا على أسلوب المسح الشامل بسبب أن معالم المجتمع المستهدف واضحة حيث أن مجموع المؤسسات الصناعية الناشطة في ولاية تبسة تقدر بـ 42 مؤسسة صناعية تعمل في مختلف فروع الصناعة، وتم الاعتماد في جمع البيانات على استمارة صممت بناء على خصوصية الموضوع ووجهت مباشرة إلى مدير المؤسسة، حيث قسمت إلى محورين رئيسيين ، المحور الأول به 05 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية لعينة البحث (اسم المؤسسة، تاريخ التأسيس، طبيعة الملكية، المجال الصناعي، عدد العمال)، أما المحور الثاني به 36 عبارة مقسمة إلى 05 فروع متعلقة بمداخل تطبيق المسؤولية البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة وهي:

- **الفرع الأول:** ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وادارة الموارد وبه 09 عبارات؛
- **الفرع الثاني:** ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح 06 عبارات؛
- **الفرع الثالث:** ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات 07 عبارات؛
- **الفرع الرابع:** ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة 10 عبارات؛
- **الفرع الخامس:** ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل التقليل من الانبعاثات الغازية 04 عبارات.

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في اعداد اختبارات الاجابة على العبارات، بحيث أعطي كل اختبار وزن معين كما يلي:

جدول رقم (01): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وعليه فإن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية: طول الفئة= (القيمة العليا- القيمة الدنيا)/عدد المستويات

إذن طول الفئة=(5- 1)/5=0,80 وبذلك يكون:

جدول رقم (02): سلم الاختبارات

الاختبار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
القيمة	-1.00 1.79	-1.80 2.59	-2.60 3.39	-3.40 4.19	-4.20 5.00

2. عرض وتحليل بيانات الجزء الأول: في هذه النقطة من التحليل سوف نقوم بعرض كل خصائص المجتمع المدروس، ومعرفة الاتجاه العام لخصائص هذا المجتمع:

1.2. نوع النشاط الصناعي: يوضح الجدول أدناه توزع المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة حسب المجالات الموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (03): يمثل اجابات المجتمع عن نوع النشاط الصناعي الممارس

نوع النشاط الصناعي	عدد التكرارات	النسبة ٪
الصناعات الغذائية	26 مؤسسة	61,9
صناعة مواد البناء	09 مؤسسات	21,42
الصناعات البتروكيماوية والالكترونية	03 مؤسسات	7,14
الصناعات النسيجية والجلدية والأثاث	02 مؤسسات	4,76
الصناعة الاستخراجية والمعدنية	02 مؤسسات	4,76
المجموع	42 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر 61,9٪ من المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة هي عبارة عن مؤسسات ذات نشاط غذائي، تليها المؤسسات العاملة في مجال صناعة مواد البناء بنسبة 21,42٪ وفي أما المؤسسات الصناعية الأخرى فهي تتوزع على الصناعات البتروكيماوية والالكترونية ثم النسيجية والجلدية والأثاث ثم الصناعات الاستخراجية بنسبة متقاربة بين 7 و4٪، ومن المعروف لدينا أن كل هذه النشاطات تستنزف البيئة ولديها احتكاك مباشر بها.

2.2. عدد العمال في المؤسسة: يمثل الجدول أدناه توزع العمال بين مؤسسات المجتمع المدروس:

جدول رقم (04): يمثل اجابات المجتمع عن حجم العمال في المؤسسات

حجم العمال في المؤسسة	التكرارات	النسبة ٪
صغيرة (1- 49 عامل)	28 مؤسسة	66,66
متوسطة (50- 249) عامل	12 مؤسسات	28,57
كبيرة (أكثر من 500 عامل)	02 مؤسسات	4,76
المجموع	42 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لحجم المؤسسة يدور حول المؤسسات الصغيرة حيث أن نسبة هذه الأخيرة هي 66,66٪، بينما تشكل الصناعات متوسطة الحجم 28,57٪ وبأقل نسبة المؤسسات كبيرة الحجم والتي تقدر ب مؤسستين فقط.

3.2. طبيعة الملكية في المؤسسة: تعود طبيعة ملكية المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة إلى:

جدول رقم (05): يمثل اجابات المجتمع عن طبيعة ملكية المؤسسات

طبيعة ملكية المؤسسات	التكرارات	النسبة
خاصة	36 مؤسسة	85,71
عامة	06 مؤسسات	14,28
مختلطة	0	0
المجموع	42 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجاتSPSS

على العموم نلاحظ أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة هي عبارة عن مؤسسات تابعة للخواص 85,71٪، والباقي هي ذات ملكية عامة، ولا توجد في ولاية تبسة أي مؤسسة صناعية مختلطة.

4.2. عمر المؤسسة: يوضح الجدول أدناه اتجاه عمر المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة

جدول رقم (06): يمثل اجابات المجتمع عن عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	03 مؤسسة	7,14
من 5 إلى 10 سنوات	05 مؤسسات	11,9
أكثر من 10 سنوات	34 مؤسسة	80,95
المجموع	42 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة هي مؤسسات ذات خبرة في مجال عملها حيث توضح الدراسة أن 80,95٪ من هذه المؤسسة عملت لأكثر من 10 سنوات وهذا ما يدل على أن احتكاك المؤسسة ببيئتها الايكولوجية ليس حديث.

3.تحليل نتائج الدراسة: لأغراض تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الافراد عن العبارات.

1.3. ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وادارة الموارد: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (07): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن بعد الطاقة وادارة الموارد

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تقوم المؤسسة باستخدام الطاقة بفعالية	4,638	1,469
02	يتم مراجعة استخدام الطاقة بشكل منتظم	4,666	1,659
03	تتم مراقبة فواتير الطاقة على مستوى المؤسسة	4,833	1,260
04	تسعى المؤسسة إلى الحصول على المواد الخام من الموارد المتجددة	1,003	1,175
05	تستخدم مؤسستكم المواد الغير الضارة بالبيئة	4,277	0,871
06	تراعي المؤسسة التأثيرات البيئية عند شراءها لموادها الخام	2,611	0.864
07	تعتمد المؤسسة في استرجاع الطاقة على التبادل الحراري ومعالجة المياه وتحسين عزل المصانع	3,000	1,009
08	يتبنى موردون المواد الاولية للمؤسسة سياسات وممارسات بيئية سليمة	3,189	0,656
09	تستخدم المؤسسة المواد الخام المعاد تدويرها أو المسترجعة	2,987	1,035
	المتوسط الحسابي الكلي	**3,467**	1,045

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات المجتمع حول الطاقة وادارة الموارد يقدر بـ 3,467 والذي ينتمى إلى المجال [3,40- 4,19] الذي يوافق عبارة موافق وبانحراف معياري مرتفع مما يفسر ارتفاع مستوى تشتت المجتمع.

- أما على مستوى العبارات (1- 2- 3- 5) فقد تراوحت قيم الوسيط الحسابي بين4,277 و4,833 والتي تنتمي إلى المجال [4,20- 5,00] التي توافق عبارة موافق جدا وهذا يدل على أن تقريبا كل المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة تقوم باستخدام الطاقة بفعالية، وتراقب فواتير واستخدامات الطاقة بشكل مستمر، وتعمل على استخدام المواد الصديقة للبيئة؛

- سجلت العبارة 04 " تسعى المؤسسة إلى الحصول على المواد الخام من الموارد المتجددة" أقل وسيط حسابي 1,003، وهو يقع في المجال [1,00- 1,79] ويوافق عبارة غير موافق بشدة يعني أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة لا تعطى للموارد المتجددة أولوية ولكنها تعتمد على المادة الخام المتوفرة مهما كان مصدرها.

- بينما تقع باقي العبارات 6- 7- 8- 9 في مجال الدراسة [2,60- 3,39] وبانحراف معياري بين قوي وضعيف.

2.3.ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح البيئية:

يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (08): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن بعد الامتثال للقوانين واللوائح البيئية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	تلتزم مؤسستكم بالقوانين واللوائح البيئية	4,481	0,564
11	لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية	4,532	0.539
12	تعاني المؤسسة ضغوط بيئية من طرف السلطات المحلية	2,097	0.687
13	يحد التشريع البيئي من استخدام المواد الخام في منتوجات المؤسسة	1,256	0.765
14	تتحقق المؤسسة وبصفة دورية مما إذا كانت ملتزمة بجميع اللوائح المحلية والوطنية المتعلقة بتخزين المواد الخطرة ومعالجتها والتخلص منها	3,546	0,654
15	تلتزم المؤسسة بجميع الضوابط القانونية الحالية المفروضة على عمليات تفريغ النفايات السائلة	3,678	1,006
	المتوسط الحسابي الكلي	3,265	0,556

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وقد بينت نتائج بعد الامتثال للقوانين واللوائح قيمة المتوسط الحسابي 3,265 والذي ينتمى إلى [2,60- 3,39] الذي يوافق عبارة محايد وبانحراف معياري ضعيف 0,556، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت قيم الوسيط الحسابي بين 4,532 لعبارة " لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية " و1,256 لعبارة " يحد التشريع البيئي من استخدام المواد الخام في منتوجات المؤسسة " بانحراف معياري .0,765

3.3 .ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (09): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن بعد ادارة النفايات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	تقوم مؤسستكم بتقييم امكانياتها للحد من النفايات	3,454	1,320
17	تتبع الشركة اجراءات واضحة لإدارة النفايات في موقع عملها	4,765	1,101
18	تخزن مؤسستكم نفاياتها بطريقة تقلل من مخاطرها البيئية	4,320	0,767
19	تضع مؤسستكم هدفا للتقليل من النفايات الصلبة والسائلة والغازية المنتجة	3,760	1,124
20	تقوم المؤسسة بفصل النفايات لتسهيل اعادة التدوير	3,563	1,007
21	تقوم المؤسسة بنقل النفايات والتخلص منها بطريقة تحد من أي تأثير بيئي	4,000	0,543
22	تعمل المؤسسة على وضع علامات وتواريخ بشكل واضح على جميع المواد الخطرة، لكي يتسنى التعرف عليها بسهولة وفحصها بشكل دوري لمعرفة ما إذا كان هناك تسربات أو تآكل أو تمزق أو أي عيوب أخرى في الحاوية	4,134	0,642
	المتوسط الحسابي الكلي	3,999	0,657

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وفي ما يتعلق ببعد ادارة النفايات فقد سجل متوسط حسابي 3,999 وهو يقع في المجال [3,40- 4,19] الذي يوافق عبارة موافق وبانحراف معياري ضعيف 0,657، أما على مستوى العبارات فسجلت عبارة " تتبع الشركة اجراءات واضحة لإدارة النفايات في موقع عملها" أكبر متوسط حسابي 4,765 بانحراف معياري 1,101، بينما سجلت عبارة "تقوم مؤسستكم بتقييم امكانياتها للحد من النفايات" أقل متوسط حسابي 3,454 وبانحراف معياري 1,124.

4.3 .ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (10): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن بعد متطلبات أصحاب المصلحة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
23	لدى مؤسستكم سياسة بيئية واضحة لكل الاطراف	3,000	1,329
24	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن ادائها البيئي بأسلوب وصفي وكمي	2,545	0,893
25	تقوم مؤسستكم وبشكل طوعي بمراعات الجوانب البيئية في نشاطها	3,090	1,221
26	تراعى المؤسسة في برمجتها لسياستها البيئية متطلبات زبائنها	2,363	1,098
27	تشرك المؤسسة مورديها عند وضع سياساتها البيئية	2,409	0.722
28	تعتمد مؤسستكم على مؤشرات تسمح لها بمعرفة مدى توافق سياستها البيئية مع متطلبات عمالها	2,954	0,812
29	تقوم المؤسسة بتشجيع المستهلكين على إعادة استخدام أو إعادة تدوير مواد التعبئة من خلال التجميع في مستودع الزجاجات وإعادة استخدام الأكياس البلاستيكية والحاويات التي يمكن إعادة ملؤها	3,025	0,563
30	إذا كانت تخزن المؤسسة مواد خطرة في الموقع، فهي تقوم بنشر أرقام هواتف الطوارئ بالإضافة إلى موقع معدات الطوارئ	4,000	1,023
31	تعمل المؤسسة على تشجيع مورديها وعملائها المؤسسة على لمحافظة على البيئة	3,594	0,726
32	توفر المؤسسة معلومات يتم تحديثها بشكل مستمر وسريع حول الحالة الفيزيائية وخصائص المادة (صلبة وسائلة وغازية) لجميع المواد الخطرة المستخدمة	3,987	0,763
	المتوسط الحسابي الكلي	3,096	0,769

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما بخصوص بعد متطلبات أصحاب المصلحة فقد سجل متوسط حسابي 3,096 والذي ينتمى إلى المجال [2,60- 3,39] الذي يوافق عبارة محايد وبانحراف معياري ضعيف 0,769، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت أكبر قيمة للوسيط الحسابي 4,000 لعبارة "إذا كانت تخزن المؤسسة مواد خطرة في الموقع، فهي تقوم بنشر أرقام هواتف الطوارئ بالإضافة إلى موقع معدات الطوارئ" وبأقل وسيط حسابي 2,363 لعبارة " تراعى المؤسسة في برمجتها لسياستها البيئية متطلبات زبائنها " بانحراف معياري 0,769.

5.3 .ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل التقليل من الانبعاثات الغازية: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (11): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن بعد الانبعاثات الغازية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
33	تقوم مؤسستكم بتحديد مصادر الانبعاثات في الماء والهواء والأرض	3,181	1,221
34	تتم مراقبة الانبعاثات وتحتفظ المؤسسة بسجلات تفصيلية عنها	2,409	0.893
35	قامت مؤسستكم بتركيب أجهزة خاصة بالكشف عن الانبعاثات	2,636	1,722
36	تقوم المؤسسة بصفة دورية بالكشف عن روائح أو رذاذ في الهواء	2,613	0,759
	المتوسط الحسابي الكلي	2,709	1,006

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وبالنسبة لبعد التقليل من الانبعاثات الغازية فقد سجل متوسط حسابي 2,709 والذي ينتمى إلى المجال [2,60- 3,39] الذي يوافق عبارة محايد وبانحراف معياري 1,006، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت أكبر قيمة

للوسيط الحسابي 3,181 لعبارة " تقوم مؤسستكم بتحديد مصادر الانبعاثات في الماء والهواء والأرض" وبأقل وسيط حسابي 2,409 لعبارة "تتم مراقبة الانبعاثات وتحتفظ المؤسسة بسجلات تفصيلية عنها" بانحراف معياري .0,893

4.اختبار فرضيات الدراسة: تدور الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة حول **"المؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة للوصول للتطبيق القوي والكفء لمسؤوليتها البيئية وهذا في ظل متطلبات التنمية المستدامة"**، ومن أجل اثبات أو نفي صحة هذه الفرضية سوف نناقش النتائج عل ضوء اختبار الفرضيات الفرعية:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مدخل من مداخل تحقيق المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية في ظل متطلبات التنمية المستدامة:

جدول رقم (12): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن المحور الثاني

المحاور (الفرضيات الفرعية)	المتوسط الحسابي	الاتجاه
ممارسة المسؤولية البيئية من منظور الطاقة وادارة الموارد	3,467	ممارسة جيدة
ممارسة المسؤولية البيئية من منظور الامتثال للقوانين واللوائح البيئية	3,265	ممارسة متوسطة
ممارسة المسؤولية البيئية من منظور إدارة النفايات	3,999	ممارسة جيدة
ممارسة المسؤولية البيئية من منظور متطلبات أصحاب المصلحة	3,096	ممارسة متوسطة
ممارسة المسؤولية البيئية من منظور التقليل من الانبعاثات الغازية	2,709	ممارسة متوسطة
المتوسط الحسابي الكلي	3,307	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

1.4.الفرضية الفرعية الأولى: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فالمؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة للوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل الطاقة وادارة الموارد.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مستوى ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها البيئية من مدخل الطاقة والموارد بلغت3,467 بانحراف معياري يقدر ب، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن ممارسة المؤسسات محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية من هذا المدخل وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة هي ممارسة فعالة وقوية وهذا ما يثبت (**صحة الفرضية الفرعية الأولى**).

2.4.الفرضية الفرعية الثانية: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فالمؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة للوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح.

بما أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مستوى ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها البيئية من مدخل الامتثال للوائح والقوانين البيئية بلغت 3,265 بانحراف معياري يقدر ب، وهو أقل من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن ممارسة المؤسسات محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية من هذا المدخل وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة هي ممارسة متوسطة (لأنها ليست أقل من 2,6) وهذا ما يثبت (**خطأ الفرضية الفرعية الثانية**).

3.4.الفرضية الفرعية الثالثة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فالمؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة للوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل إدارة النفايات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مستوى ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها البيئية من مدخل إدارة النفايات بلغت3,999 بانحراف معياري يقدر بـ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن ممارسة المؤسسات محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية من هذا المدخل وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة هي ممارسة فعالة وقوية وهذا ما يثبت (**صحة الفرضية الفرعية الثالثة**).

4.4.الفرضية الفرعية الرابعة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فالمؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة للوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة.

بما أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مستوى ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها البيئية من منظور متطلبات أصحاب المصلحة بلغت 3,096 بانحراف معياري يقدر بـ، وهو أقل من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن ممارسة المؤسسات محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية من هذا المدخل وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة هي ممارسة متوسطة (لأنها ليست أقل من 2,6) (**وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الفرعية الرابعة**).

5.4.الفرضية الفرعية الخامسة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فالمؤسسة الصناعية في ولاية تبسة قادرة للوصول إلى ممارسة فعالة وقوية لمسؤوليتها البيئية من مدخل التقليل من الانبعاثات الغازية.

ممارسة المؤسسات محل الدراسة لمدخل التقليل من الانبعاثات الغازية هي ممارسة متوسطة وتتجه نحو الضعف (**وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الفرعية الخامسة**) حيث سجلت متوسط الحسابي 2,709 أقل من المتوسط الفرضي المقدر بـ 3,4 وقريب من 2,6 التي تمثل الحد الأدنى للمستوى المتوسط.

وفي الأخير وانطلاقا من الفرضيات الفرعية يمكننا القول بأن الفرضية الرئيسية ترفض بشكل جزئي وبالتالي **فالمؤسسة الصناعية في ولاية تبسة ليست قادرة بعد للوصول للتطبيق القوي والكفء لمسؤوليتها البيئية وهذا في ظل متطلبات التنمية المستدامة** وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية لأن تطبيق ممارسة هذه المسؤولية في ولاية تبسة مازال في المرحلة المتوسط.

النتائج والاقتراحات:

بعد انتهاء من دراستنا بجانبيها النظري والتطبيقي والذي يمثل دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية بولاية تبسة توصلنا إلى مجموعة نتائج واقتراحات نوجزها في ما يلي:

- **النتائج:** من نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض، تم تحديد نتائج الدراسة كما يلي:

- توصلنا من خلال الدراسة النظرية أن التنمية المستدامة هي التنمية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب تتداخل الجهود المحلية والدولية من أجل تحقيق أهدافها المرجوة وهي تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي الذي يخص الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بمتطلبات المورد البشري داخل وخارج المؤسسة، والبعد البيئي الذي يهدف إلى الاستغلال الرشيد للإمكانيات الطبيعية المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية؛

- وبالنسبة للمسؤولية البيئية فهي عملية ذات بعد طوعي واختياري تتبناه المؤسسة في سبيل تحسين صورتها أمام مجتمعها والمساهمة في الحفاظ على المكون الايكولوجي وتعتمده من خلال مجموعة من المداخل المتمثلة في: ادارة الطاقة والموارد، الامتثال للقوانين واللوائح البيئية، إدارة النفايات، متطلبات

أصحاب المصلحة والتقليل من الانبعاثات الغزية على اعتبار أنهم جزء من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية؛

- للمؤسسات الصناعية في ولاية تبسة ميول ورغبة في تبني مداخل المسؤولية البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة ولكنها ترتب أولويات ممارسة هذه المداخل، فتعتبر أن الأولوية للأولى للممارسة هي من منظور إدارة النفايات على اعتبار أنها أهم جزء في ممارستها لمسؤوليتها اتجاه بيئتها، وإدارة الطاقة والموارد من خلال استخدام الموارد الصديقة للبيئة والعمل على استخدام الطاقة بشكل كفء.

- مازالت المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة لم تصل بعد إلى مستوى الكفاءة والفعالية في تطبيقها للمسؤولية البيئية وهذا راجع إلى قلة اهتمامها بتحقيق متطلبات أصحاب المصالح والامتثال أكثر لمتطلبات أصحاب المصالح، وعجزها في ممارسة فنيات التقليل من الانبعاثات الغازية بالرغم من أن المؤسسات تعمل على الكشف عن مسببات هذه الانبعاثات ولكن معالجتها هو الأمر الذي سجل أقل مستوى في دراستنا.

- **التوصيات:** بناء على نتائج الدراسة يوص الباحثان بـ

- الاهتمام الفعلي بالمسؤولية البيئية والتنمية المستدامة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حولها أهميتها في الارتقاء بالوضعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة؛

- ضرورة تعامل المؤسسات الصناعية مع المسؤولية البيئية على أنها وظيفة أساسية ضمن الوظائف الأخرى في ظل متطلبات تحقيق الاستدامة؛

- توفير الدعم المالي والمعنوي من قبل السلطات المحلية للمؤسسات الصناعية الأكثر ممارسة لعناصر تطبيق المسؤولية البيئية، كإعفائها من بعض الضرائب والرسوم الجبائية التي تراها السلطات بأنها تحفز المؤسسات للاهتمام أكثر بحماية البيئية؛

- يجب أن تتم معالجة العلاقة المؤسسة الصناعية وأصحاب المصلحة كمجموعة متداخلة ومترابطة فيما بينها، ومشاركتهم عند وضع الساسة البيئية العامة على اعتبار أنهم المستفيد الأول من هذه الممارسات؛

الهوامش والمصادر:

[1] Joseph H.Hulse, Développement Durable : **un avenir incertain, les presses se l'université Laval, Québec**, Canada, 2008, P : 21.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 80.

[3] Pierre André Claude, et autres, **L'évaluation des impacts sur l'environnement : Processus, acteurs et pratique pour un développement durable**, presses internationales polytechnique ; France, édition 2, 2000, P : 02.

[4] Virginie Perroud, **Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois a Lausanne**, faculté des lettres, institut de géographie, septembre 2006, P :07

[5] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص:32

[6] كلثوم حميدي، حيلولة إيمان، **سبل تحقيق التشغيل الكامل في ظل التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص: 05،

[7] Aurélien Acquier, Jean-Pascal GOND, **Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverte d'un ouvrage fondateur, sociale responsabilities of the businessman d Howard Bowen**, Finance contrôle stratégie, volume n2, juin 2007 P.01.

[8] This definition was developed in 1998 for the first WBCSD CSR dialogue in The Netherlands. For more see www.wbcsd.org

[9] بقدور عائشة، بكار آمال، **المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012، ص: 03.

[10] يوسف محمود، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء

أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهم العامة في قطاع غزة بفلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 007، ص: 271.

[11]Dennis A.Rondinelli, **Creating avision for Environmental Responsability in Multinational Corporation : Executive leadership and organizational change**, journal of international Business Education 1, Neilson journals Publishing, 2004, P :06 telecharger de http://www.neilsonjournals.com/JIBE/sRondinelli.pdf

[12]Commission européenne, **livre blanc sur la responsabilité environnementale**, LuXembourg, 2000, P :13. Télécharger de http://ec.europa.eu/environment/legal/liability/pdf/el_full_fr.pdf le 11/11/2016, A 11 :55.

[13]الحياة الخضراء، **المنتجات الاستهلاكية**، ترجمة محمد عبد الكريم قعدان، العبيكان للنشر والتوزيع، دون ذكر بلد النشر، 2016، ص:55.

[14] Duker J and Olugunna M, **Corporate Environemental Responsabilities: A case of Logistic companies in Sweden** ,Department of busness studies, Uppsala University, May 2014, P : 04.

[15] Cristina G, Laura D, **Corporate environmental responsability-a key determinant of corporate reputation**, CMSS-vol.II, issue1/2014, p 49. Telecherger de http://cmss.univnt.ro/wp-content/uploads/vol/split/vol_II_issue_1/CMSS_vol_II_issue_1_art.006.pdf

[16]حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص:67.

[17] خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص: 92- 93.

[18]منذر نائل الكرداشة، **واقع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة الاعمال، قسم ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص: 27.

[19] Paul Mathis, **Les énergies : Comprendre les enjeux**, édition Quae, 2011, P : 209.